

مسودة توصيات للسياسات لمناقشتها في مجموعة عمل التعاون المالي التابعة للكمسيك في اجتماعها السادس عشر،
لأجل جلسة تبادل الآراء في الدورة السابعة والثلاثين للكمسيك حول "دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات
متناهية الصغر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة كوفيد-19"

اتفقت الدورة السادسة والثلاثين للكمسيك على أن يكون "دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات متناهية الصغر
والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة كوفيد-19" هو موضوع جلسة تبادل الآراء في الدورة السابعة والثلاثين
للكمسيك وطلبت من مجموعة العمل المعنية بالتعاون المالي التابعة للكمسيك أن تخرج بتوصيات ملموسة للسياسات حول
هذا الموضوع وأن ترفعها إلى الدورة الـ 19 الوزارية السابعة والثلاثين للكمسيك. إضافة إلى القضايا المتعلقة بتمويل المشروعات
المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بتمويل إسلامي، تدارست مجموعة العمل المعنية بالتعاون المالي التحديات وخيارات
السياسات الممكنة المتعلقة بالجوانب المتعددة لتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال
المصارف الإسلامية. وفي هذا السياق، خرجت مجموعة العمل بالتحديات والمشكلات التالية فضلاً عن خيارات السياسات
لتيسير التمويل لأجل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء

التحديات والمشكلات المتعلقة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

- تعد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لأي اقتصاد، ولا يتم تلبية طلبها المالي في النظام المالي أو معالجته بكفاءة. لذلك، في كل بلد تقريباً، تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فجوة مالية.
- بالنظر إلى خطوط التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لا يزال تمويل التجارة والقروض بطبيعتها بدلاً من تمويل رأس المال وفقاً لخصائصها.
- طبيعة تمويل رأس المال في تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة محدودة للغاية بما في ذلك المشاركة في الربح والخسارة وتقاسم المخاطر.
- على الرغم من أهميتها بالنسبة للاقتصاد، فإن تمويل بدء المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لا يزال محدوداً، مما يساعد على استدامة تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تخلف أسواق رأس المال وعلاقتها بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لا يوفر مساحة لتلك المشروعات لاستراتيجيات الخروج.
- تتوفر فرص تمويل محدودة للشركات الصغيرة والمتوسطة، لكن التمويل الأصغر محدود بشكل أساسي في غالبية دول منظمة التعاون الإسلامي.
- نظام بيئي ضعيف للتطوير الفعال لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

■ ما تزال السياسات العامة عبارة عن ردود أفعال واستجابات بطبيعتها عوضاً عن أن تكون مبادرة في تطوير نظام بيئي مناسب للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

■ عدم وجود مؤسسة متخصصة تنسق الجوانب المختلفة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

■ في حالة وجود مؤسسة متخصصة، تظل وظيفتها الفعالة وارتباطها بالمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة تحدياً أساسياً.

■ الحاجة إلى تطوير ثقافة ريادة الأعمال بطريقة منسقة من خلال الوزارات / المؤسسات ذات الصلة والغرف التجارية في دول منظمة التعاون الإسلامي.

■ الحاجة إلى التعليم والتدريب في مجال المحاسبة والإدارة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لإجراء أعمالها بفعالية لتقليل المخاطر المتصورة تجاه المؤسسات المالية.

التحديات والمشكلات المتعلقة بالمصارف الإسلامية في تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

■ تمنع الحوكمة القائمة على المساهمين والنموذج الاقتصادي في البنوك الإسلامية من تضمين عملياتها في مبادئ المنطق الإسلامي للعمل مباشرة في الاقتصاد الحقيقي، مما يقلل من التسهيلات التمويلية المتاحة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

■ إن الطبيعة المؤسسية القائمة على تحويل المخاطر بدلاً من المشاركة فيها في أساليب التمويل (تقاسم الأرباح والخسائر) تحد من الدور الإيجابي للبنوك الإسلامية في تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما يتجاوز مجرد تمويل التجارة.

■ أوجه القصور المتعلقة بالمنطق المؤسسي في توفير تمويل القرض الحسن للاحتياجات قصيرة الأجل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

■ ضعف التكوين المؤسسي والتخصص فضلاً عن الالتزام بالتعامل مباشرة مع جوانب إدارة المخاطر المحيطة بتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

■ عدم وجود تطوير أصيل للمنتج من أجل الطبيعة المتغيرة للتمويل وعمليات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال المنطق الإسلامي.

■ الموقف المتحفظ السائد في طبيعة الكفاءة التي تتجنب المخاطرة في البنوك الإسلامية يمنعها من تمويل الشركات الناشئة وتطوير استراتيجيات الخروج المتعلقة بتمويل أسهم رأس المال في البنوك الإسلامية في علاقاتها مع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

■ الحاجة المتزايدة لتطوير المشاريع للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك التعاون مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة في المجالين العام والخاص.

في ضوء التحديات والمشكلات آنفة الذكر، خرجت مجموعة العمل المعنية بالتعاون المالي بمجموعة من توصيات السياسات:

a. الحوكمة والسياسات العامة

- الارتقاء بالبنوك الإسلامية من نموذج الحوكمة الحالي القائم على المساهمين إلى نظام حوكمة أصحاب المصلحة لفائدة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع البنوك الإسلامية على التركيز على المنطق الإسلامي في عملياتها بدلاً من التنافس مع البنوك التقليدية في النظام المصرفي المزدوج.
- دعم التطوير المؤسسي التعاوني بين القطاعين الخاص والعام الداعمين للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وكذلك التكوين المؤسسي القطاعي بين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتمثيل مصلحتها الخاصة للوصول إلى الأسواق المحلية والدولية لتعزيز وضع مالي واقتصادي قوي لتصبح جديرة بالتمويل.
- تشجيع البنوك الإسلامية على استيعاب التنمية المستدامة كوظيفة موضوعية.
- تطوير برامج تدريبية حول تنمية مهارات التكنولوجيا المالية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من قبل الوكالات العامة بالتعاون مع البنوك الإسلامية.
- تشجيع البنوك الإسلامية على التركيز على خدمة المجتمعات بدلاً من الأسواق، بما في ذلك تقديم التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- ضمان التنسيق الفعال للسياسة العامة واستراتيجيات تنمية القطاع الخاص للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتمويلها من خلال التمويل والبنوك الإسلامية.
- تشجيع المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التعاون مع المؤسسات والوكالات الأخرى الداعمة للسوق وآليات إدارة المخاطر الأخرى لتعزيز استقرارها المؤسسي والمالي.
- تعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب من قبل القطاعين الخاص والعام من خلال الترتيبات المؤسسية اللازمة.
- تشجيع البنوك الإسلامية على تطوير مشاريع ريادة الأعمال للشباب.

b. التكوين المؤسسي

- تطوير مؤسسة متخصصة تتماشى مع الأهداف الرئيسية للمصارف الإسلامية، لتسهيل عملية توسيع التمويل، وضمان التعاون مع الجهات العامة والخاصة (الصندوق المشترك) للتغلب على معوقات منطوق السوق.
- إنشاء بيئات مؤسسية متخصصة لتثقيف وتدريب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على مهارات وعمليات المحاسبة والإدارة لإدارة مخاطرهما بطريقة فعالة بهدف تأمين التمويل من البنوك الإسلامية.
- تحسين بيئة مؤسسية بديلة كمشروع مشترك بين البنوك الإسلامية والوكالات العامة والخاصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتغلب على قيود منطوق السوق.
- تطوير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة للشركات الصغيرة والمتوسطة لبدء نماذج أعمال جديدة وتعزيز الحلول القائمة على التكنولوجيا المالية بهدف تحقيق المراحل التالية من التمويل الإسلامي للتنمية المؤسسية.
- تحسين قدرة الدول الأعضاء لرفع التقارير والإفصاح بكفاءة عن البيانات العادية الخاصة بالمشروعات المتناهية الصغر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أخذين بعين الاعتبار الهدف النهائي الرامي لتطوير قواعد بيانات منظمة التعاون الإسلامي الواسعة والموحدة المتعلقة بالمشروعات متناهية الصغر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال الاستفادة من التسهيلات والآليات المتاحة ضمن منظمة التعاون الإسلامي.
- وضع تكوين مؤسسي متخصص لكل جانب من جوانب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من لحظة إنشائها وحتى مراحل انسحابها، وذلك لخدمة النافذة الواحدة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

c. البيئة القانونية والتشريعية

- ضمان فعالية النظام المصرفي المزدوج لتمكين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من العمل ضمن الهدف الإسلامي المتمثل في تحقيق أفضل الفعاليات بين الأهداف المالية والاجتماعية.
- تحديد طبيعة الأنظمة التي وضعت للبنوك الإسلامية والتمويل وفقاً للحتمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطق الإسلامي.
- تطوير قانون المصارف والتمويل الإسلامي المتخصص بما يتماشى مع الطبيعة المميزة لهذه المؤسسات.
- تعزيز طبيعة الأعمال في مشاركة الربح والخسارة والمخاطر الخاص بالعمل المصرفي الإسلامي بأحكام تصدر عن الجهات الناظمة.
- وضع لوائح جديدة للتكنولوجيا المالية الإسلامية لتعزيز التواصل والتأثير، بما في ذلك التمويل الإسلامي للشركات متعددة الأنظمة.

d. التعاون الإقليمي والدولي

- مواءمة تعريف المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة MSMEs بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال مراعاة الاختلافات الإقليمية والوطنية.
- تعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات من قبل الوكالات المختلفة ضمن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وجوانبها التشغيلية.
- تيسير مشاركة الخبرات مقابل التمويل الإسلامي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- تشجيع البلدان الأعضاء التي لديها نظام بيئي متطور وبنية مالية ذات صلة بالمصارف والتمويل الإسلاميين على تبادل خبراتها مع البلدان الأعضاء المحتاجة.
- تطوير آليات خاصة ضمن منظمة التعاون الإسلامي لمزيد من الشرح حيال القضايا المتعلقة بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.